

بدائل التقسيم: الأبعاد الجغرافية السياسية

ثابت أبو راس*

خلفية تاريخية لجغرافية فلسطين

منذ ظهور الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر، لم تتوقف مشاريع تقسيم فلسطين. فقد خُطت التقسيم الأول في معاهدة سايكس-بيكو عام 1916 بين القوتين الاستعماريّتين: بريطانيا وفرنسا. وفي العام التالي، أُطلق وعد بلفور الذي مُنح بموجبه "بيت قومي لليهود" لم تحدّد معالمه الجغرافية، رغم أنّ عدد اليهود آنذاك لم يتعدّ الـ 10% من سكان فلسطين. وبعد عامين (1919) أعلنت الحركة الصهيونية في مؤتمر باريس عن نواياها في تطبيق وعد بلفور، بإقامة دولة تجاوزت حدودها فلسطين التاريخية لتشمل أراضي شرق الأردن والجنوب السوري، وتمتدّ بين نهر الليطاني في الشمال ومدينة العريش في الجنوب. وتُعتبر توصيات لجنة بيل (شُكلت عام 1937 في أعقاب ثورة عام 1936) أوّل المقترحات لتقسيم فلسطين التاريخية إلى كيانين عربيّ ويهوديّ، مناصفةً، ولبقاء القدس تحت سيطرة الانتداب البريطانيّ. أمّا قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في العام 1947، فقد أعطى الدولة اليهودية 55% من مساحة فلسطين التاريخية، في حين أبقى 45% منها للدولة العربية الفلسطينية، وتقرّر أن تكون منطقة القدس دولية.

ثم أقيمت الدولة اليهودية، بعد نكبة 1948 وتهجير ثلثي الفلسطينيين من وطنهم، على مساحة 78% من أرض فلسطين. وأتبع الضفة الغربية بالملكة الأردنية الهاشمية، ووُضع قطاع غزة تحت وصاية مصرية. وفي العام 1967، طاول الاحتلال الإسرائيليّ القسمين المتبقين من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) وأصبحت البلاد كلها تحت السيطرة الإسرائيلية.

المركبات الجغرافية السياسية والطبيعية للدولة الواحدة

الحدود الجغرافية لفلسطين. منذ العام 1948 جرى التقطيع الجغرافيّ لوحدة فلسطين التاريخية (27,000 كم مربع)، وتشكّلت ثلاث وحدات سياسية-جغرافية داخلها: دولة إسرائيل (مساحتها 20,770 كم مربع)، والضفة الغربية (مساحتها 5,860 كيلومترًا مربعًا)، وقطاع غزة (مساحته نحو 365 كيلومترًا مربعًا). وفي الـ 63 سنة الأخيرة، لم تنجح محاولات كثيرة في رسم حدود جديدة، على الرغم من اقتراحات التقسيم المختلفة، وحدود وقف إطلاق النار، وحدود إدارية أخرى. وحتى اليوم، لم تتأثر فلسطين بالحدود الزمنية منها الجديدة وبقيت الحدود الطبيعية أكثر رسوخًا.

اتفاقيات أوسلو. لم تنجح اتفاقيات أوسلو في العام 1993، ولا اتفاق "السلام الأردني - الإسرائيلي"، في المسّ بالحدود التاريخية والطبيعية في فلسطين. كذلك إنّ تعميق الاستيطان اليهودي في فلسطين خلق واقعاً جغرافياً ديموغرافياً جديداً، لكنّه لم يؤثر في وحدة الإقليم الفلسطينيّ الجغرافيّة؛ حيث إنّ جميع التغيرات كانت ضمن حدود فلسطين. في الوقت نفسه، أثبت أنّه من الصعب إقامة دولتين مستقلّتين (كما نصّ قرار التقسيم عام 1947) بعمق 60 كم هي المسافة بين البحر المتوسط ونهر الأردنّ.

المياه الجوفية والموارد الطبيعية. يُعدّ موضوع المياه الجوفية والموارد الطبيعية من أكثر المركبات الموحدة للإقليم الفلسطينيّ؛ فإذا كانت هناك إمكانيّة للنقل السكانيّ من منطقة إلى أخرى، فإنّ المياه الجوفية غير متنقلة. لذا، تُعتبر السيطرة عليها من أكثر المواضيع سخونة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ ولهذا السبب أُجّلت إلى المفاوضات النهائية، أسوة بمواضيع القدس واللجئين والمستوطنات والحدود. تُعتبر إسرائيل القضية المائيّة قضيةً أمنيةً، وتكثر من الحديث عن "الأمن المائيّ الإسرائيليّ". من هنا، تعتبر إسرائيل أنّ مياه الخزان الجوفيّ الجبليّ (Aquifer)، القائم في أسفل جبال الضفة الغربية، مخزون إستراتيجي لا يمكن التنازل عنه. كذلك الأمر في ما يتعلّق بمياه الخزان الجوفيّ الساحليّ القائم على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط بين قطاع غزة ومدينة حيفا. في اعتقادي، إنّ أزمة المياه الحادة اليوم، والتي ستزداد حدّةً مستقبلاً، سُملي على الخبراء الإسرائيليّين والفلسطينيّين بناء جهاز مائيّ واحد، ورسم سياسة مائيّة واحدة لكلّ من يسكن بين نهر الأردنّ والبحر المتوسط.

شبكة المواصلات والاتصالات. تُعدّ شبكة المواصلات والاتصالات في فلسطين التاريخية شبكة واحدة متواصلة. فالطرق البريّة الرئيسيّة العرضيّة توصل غرب فلسطين بشرقها؛ وخير مثال على ذلك هو الشارع الرئيسيّ رقم 5، "عابر السامرة" الذي يصل تل أبيب بالمدن الفلسطينيّة والمستوطنات اليهوديّة في الضفة الغربية؛ كذلك الأمر بالنسبة إلى الشارع ذي الرقم 90 الذي يصل شمال البلاد بجنوبها. وغنيّ عن القول أنّ السكان العرب يستعملون الشوارع نفسها التي يستعملها المواطنون اليهود في الجليل والثلث والنقب. بالإضافة إلى ذلك، إنّ إسرائيل تستخدم، على نحو دائم، المجالّ الجويّ الفلسطينيّ للاستعمالات المدنيّة والعسكريّة. ومن جهة أخرى، إنّ السلطة الفلسطينية تستخدم الموانئ الإسرائيليّة، التي تهيمن عليها إسرائيل هيمنة كاملة، من أجل تمرير بضاعتها. أمّا على صعيد الاتصالات، فقد رُبّطت المناطق المحتلة عام 1967 بشركة الهاتف الإسرائيليّة. هذا الوضع مستمرّ حتّى يومنا هذا.

سوق العمل والتشابك الاقتصاديّ. في أعقاب اتفاقيات أوسلو في العام 1993، جاء اتفاق باريس بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل ليعمّق التشابك الاقتصاديّ داخل حدود فلسطين التاريخية، علماً أنّ إسرائيل كانت المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقيات. ولم يتوقف التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على استعمال الموانئ الإسرائيليّة، بل تحوّلت الأسواق الفلسطينيّة إلى امتداد وساحة خلفيّة للشركات والتجار الإسرائيليّين. كما أقرّت اتفاقيات باريس نظاماً جمركياً واحداً لإسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، وعملة واحدة هي الشيكّل الإسرائيليّ.

من جهة أخرى، ما زالت شركة الكهرباء الإسرائيلية تزود أجزاء واسعة من الضفة الغربية، بما فيها المدن الرئيسية، وغالبية مناطق قطاع غزة (حتى بعد الانسحاب منه).

التوزيع السكاني والمركبات الديموغرافية للدولة الواحدة. يعيش اليوم داخل حدود فلسطين التاريخية نحو 10.6 مليون شخص، يتوزعون على النحو التالي: 5.5 مليون يهودي، ونحو 5.3 مليون فلسطيني، منهم نحو 2.5 مليون فلسطيني من سكان الضفة الغربية، و 1.5 مليون فلسطيني في قطاع غزة، ونحو 1.3 مليون فلسطيني هم عرب الداخل. وهناك نحو 300 ألف آخرين من غير اليهود وغير الفلسطينيين. ثم إن السياسة الاستيطانية الإسرائيلية تدفع إلى المزيد من التشابك. فقد تجاوز عدد السكان اليهود في الضفة الغربية 300 ألف نسمة، يسكنون في 144 مستوطنة، علاوة على أكثر من 130 مستوطنة عشوائية أخرى. وهناك 15 مستوطنة يهودية أخرى أصبحت أحياء جديدة في مدينة "القدس الكبرى".

الخلاصة

لقد صمدت فلسطين أمام محاولات التقطيع والتقسيم الجغرافي الكثيرة في السنين المنه الأخيرة. واليوم، تسيطر إسرائيل على الحيز الفلسطيني التاريخي بأكمله، وتضغط محلياً وعالمياً في سبيل الاعتراف بها دولة يهودية دون أن ترسم حدودها النهائية. لقد وصلت الصهيونية إلى طريق مسدود في محاولتها لبناء الدولة الإثنية اليهودية.

ومن المعروف أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي أقيمت دون تحديد حدودها. وهذا يدل على "مطاطية" المواطنة الإسرائيلية، إذ إن حدود المواطنة الإسرائيلية لا تتطابق مع الحدود الجغرافية للدولة مثلما يحدث في دول العالم الأخرى. بل إن المواطنة الإسرائيلية تتطابق مع حدود الديانة اليهودية حول العالم. من هنا، يصبح المستوطن اليهودي في إحدى المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية -مثلاً- مواطناً إسرائيلياً بالضرورة؛ بينما لا يتمتع الفلسطيني صاحب البلاد والباقي فيها- بالحق نفسه. والسؤال الذي من الجدير طرحه: ما دام التشابك الحيزي والسياسي بين المجتمعين الفلسطيني واليهودي في داخل حدود فلسطين التاريخية لا ينفصل، ولا يقبل التقسيم، فكيف لا تكون معركة المجتمعين اليهودي والفلسطيني المستقبلية معركة في سبيل إيجاد بدائل للتقسيم والعمل ضدّ نظام الأبارتهايد الجديد، ومن أجل دولة واحدة ديمقراطية أو ثنائية القومية؟

* د. ثابت أبو راس هو محاضر في قسم الجغرافيا والدراسات البيئية في جامعة بن غوريون في النقب.